|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)** | logo_A-[Converted] |
| **الاجتماع الثاني - جنيف، 15-13 سبتمبر 2017** |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-2/17-A** |
| **4 سبتمبر 2017** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة من المؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT) | |
| استعراض لوائح الاتصالات الدولية | |

المؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT) عضو في قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد، وتقدم بشكل تجاري خدمات الاتصال الدولي المباشر منذ عام 1999 إلى أكثر من 230 بلداً/منطقة وحققت الاتصال لما يعادل 1,5 مليار دقيقة سنوياً لأكثر من 1 000 مشغل من مشغلي الاتصالات.

أهمية لوائح الاتصالات الدولية

في الماضي حيث كان مشغلو الاتصالات مؤسسات احتكارية تملكها الدولة، كان للوائح الاتصالات الدولية مغزى أساسي في كيفية تعامل الدول مع الأعمال التجارية في مجال الاتصالات.

إلا أنه في البيئة الحالية للخصخصة والمنافسة، حيث تتوفر مجموعة مختارة من شركات التشغيل المتعددة للاتصال بأي جزء من العالم، تعتقد المؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT) أن لوائح الاتصالات الدولية قد أصبحت متقادمة ولا يوجد معنى عملي لها فيما عدا وضع مدونة سلوك عامة بين البلدان وشركات التشغيل التي تصدق على هذه اللوائح.

الممارسة التجارية الحالية للمؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT)

فيما يتعلق بالمؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT)، وفيما عدا الحالات النادرة من الخدمات المجانية الدولية (ITFS) والحركة الساتلية، التي تقوم على "اتفاق عبور" تقليدي، كانت المؤسسة تستعمل "اتفاقات عبور افتراضية"، حيث يوقَّع الاتفاق فقط بين المشغل في بلد المنشأ ومشغل العبور دون أي مشاركة من المشغل في بلد المقصد، على عكس اتفاق العبور الحقيقي الذي يشترك فيه المشغل في بلد المنشأ ومشغل العبور والمشغل في بلد المقصد.

وبفضل هذا الترتيب، يمكن للمؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT) أن تقلل بأقصى ما يمكن العدد اللازم من التوصيلات والعقود بين مشغلي الاتصالات المختارين.

وبما أن عدد المشغلين الموصولين الذين يتم اختيارهم لا يتعدى عدد أصابع اليد، تكون الترتيبات التجارية منصوصاً عليها في كل اتفاق، ما يمنح كل اتفاق المرونة اللازمة ويجعله مصمماً بحسب احتياجات المشغلين.

ولا تزال المؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT) تواصل هذا الترتيب منذ أكثر من 10 سنوات، وقد أثبتت أن لوائح الاتصالات الدولية ليس لها علاقة بالممارسة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تواجه المؤسسة أي مشكلة من جراء وجود مجموعتين من لوائح الاتصالات الدولية أو بسبب عدم استعمال اللوائح.

أثر إضافة لوائح تنظيمية مفصّلة إلى لوائح الاتصالات الدولية

توجد لدى المؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT) مخاوف من احتمال حدوث حالات يؤدي فيها تعديل لوائح الاتصالات الدولية بطريقة أكثر تشدداً في التنظيم إلى آثار خطيرة على حرية الأعمال التجارية بين مشغلي الاتصالات الذين يوفرون التوصيل.

وعلى سبيل المثال، يتعين على المشغلين إنهاء الاتفاق الجاري، أو إلغاؤه، وإعادة وضع اتفاق يقوم على لوائح الاتصالات الدولية الجديدة.

وبما أن حرية الاتفاق بين المشغلين وصقله شكلت الأساس لتوفير خدمة عالية الجودة ولكن ميسورة التكلفة، فإن وضع اتفاق جديد، ولا سيما إذا كان قائماً على لوائح للاتصالات الدولية تتضمن تقييدات إضافية، سوف يشكل عائقاً أمام جودة الخدمات المقدمة وأسعارها.

وفي هذه الحالات ستتدهور العلاقات التجارية بين المشغلين وتتعرقل الأعمال بينهم ما يؤدي إل بيئة أقل ملاءمة للاتصالات.

وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه، سوف يُطلب من المشغلين تعديل أنظمتهم لاستيعاب التغييرات التي تفرضها اللوائح الجديدة للاتصالات الدولية، ما يؤدي إلى زيادة في النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية، التي تحدث بدورها آثاراً سلبية إضافية على الأعمال التجارية.

ومن المتوقع أن تنعكس هذه النفقات على الأسعار المقدمة إلى المستعملين النهائيين، كالمستهلكين والمستعملين من الشركات داخل كل بلد، ما يتعارض مع الاتجاه الحالي لخفض الأسعار. وسوف تؤدي هذه الزيادة في الأسعار إلى تسارع المستعملين النهائيين إلى استخدام وسائل أخرى للاتصالات.

وبمجرد أن تنخفض قاعدة المستعملين إلى أقل من مستوى معين، لن تعود البنية التحتية لتوفير إمكانية إتمام النداءات الصوتية قابلة للاستدامة، ما يؤدي على الأرجح إلى بدء تدهور صناعة الاتصالات في البلد.

وبما أن الممارسة العامة تتمثل في استخدام مسير عبور افتراضي لتوصيل الاتصالات إلى مقاصدها حول العالم، كما تفعل المؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT)، فإن انهيار أحد موردي مسير العبور الافتراضي سيؤدي تدريجياً إلى إطلاق تفاعل متسلسل بين البلدان التي تعتمد على هؤلاء المشغلين وينطوي على إمكانية تعطيل شبكة الاتصالات العالمية.

مبادئ لوائح الاتصالات الدولية

ينبغي أن لا تذكر لوائح الاتصالات الدولية تفاصيل التشغيل وأن تترك هذه المسائل إلى كل مشغل على حدة. ويتقيد كل مشغل بالقواعد واللوائح المحلية، على أن يراعي كلا المشغلَيْن هذه القواعد وأن يعدّا اتفاقاً يتضمن هذه القواعد بتوازن تام.

وبمجرد أن تبدأ لوائح الاتصالات الدولية بتنظيم تفاصيل الأعمال التجارية، ستعاني حرية الأعمال التجارية من العراقيل.

وتعتقد المؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT) أن العلاقة والمرونة الخاصة بكل مشغل هي العامل الأساسي في صناعة الاتصالات المتطورة اليوم وعلى لوائح الاتصالات الدولية أن تشكل الأساس لتشجيع هذا المبدأ المثالي وأن لا تضع العراقيل أمامه.

الخلاصة

إن إدراج قواعد مفصلة في لوائح الاتصالات الدولية سوف يقيد حرية التجارة بين شركات التشغيل الدولية وسيكون له آثار سلبية على صناعة الاتصالات والمستعملين، والمؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT) تعارض بشدة مراجعة لوائح الاتصالات الدولية.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_